

نائب يستبعد طعن الحكومة بمواد الموازنة أمام الإتحادية إلا بحالة واحدة



استبعد النائب في مجلس النواب أحمد البدري ، اليوم الأحد ، أن يكون هناك طعن من قبل الحكومة على مواد الموازنة التي صوت عليها البرلمان ، إلا بحالة وجود مشكلات مالية ، فعندها ممكن أن تطعن الحكومة أمام المحكمة الإتحادية .

وقال النائب البدري في تصريحات لوكالة المطلاع: "اليوم اللجنة المالية و نحن كأعضاء مجلس النواب ، أجرينا مناقلات في بعض أبواب و فقرات الموازنة من أجل التصويت عليها ، و بخصوص الطعن أنا استبعدته تماماً على اعتبار أنه لا توجد مخالفات".
وتابع البدري: "لم يكن هناك خطوات لمجلس النواب بإضافة مبالغ مالية ، ولكن إذا كانت هنالك جنبه مالية فمن حق الحكومة أن تذهب باتجاه الطعن".

وأردف النائب: "المواد تسير بشكل صحيح وفق الأطر القانونية و المجلس يؤدي دوره بالتصويت على مشروع الموازنة".

وأضاف البدرية: "هناك نية لتعديل قانون مجالس المحافظات على اعتبار البلد مقبل على انتخابات مجالس محافظات ، و نأمل أن ننجز مشروع هذا القانون ، و هناك تنسيق من أجل أن يتم احالة المشروع اليينا ، حتى يتم المضي بآلية قراءة أولى و قراءة ثانية ، و قد شهدت المحافظات تظاهرات لالغاء المجالس ، و لكن اليوم يجب علينا ذلك اعادة النظر في مشروع القانون و اجراء بعض التعديلات على فقرات هذا القانون حتى ينسجم مع تطلعات الشارع العراقي".